تأثير العلاقات العربية والدولية

د. غسان سلامة
دكتور في العلوم السياسية والآداب .

يحكم هذا البحث تساؤل أساسي يمكن صياغته كما يلي : ما هو مدى تأثير النظام الدولي ، بمستوياته وقطاعاته المختلفة على الاندماج الداخلي لبلد ما ، هو ـ في هذا البحث ـ دولة الامارات العربية المتحدة . ولقد رأينا أنه من المفيد ، طرح هذا التساؤل من خلال منهج مجرّب في دراسة العلاقات الدولية ، هو المنهج المنظومي . سنحاول (أولاً) إبراز خصوصية الدولة المعنية في البحث ، من وجهة نظر الاشكالية التي كلفنا بطرحها . بعدها نتناول تباعا ثلاثة مستويات من النظام الدولي ، بدءاً بالضيق (النظم الفرعية المحلية) ، فالوسيط (النظام الاقليمي) فالأوسع (النظام الدولي الشامل) .

أولاً ـ في خصوصية الدول المركبة

بادىء ذي بدء ، يلتقي الباحث بخصوصية أساسية في بنية موضوعه، بعد أن يستعرض النظام الدولي ، والنظم الفرعية ، ألا وهي النظام الداخلي في دولة الامارات ، وهي دولة مركبة ، في موقع صعب التحديد بين الدولة ، بالمعنى المنظومي ، وبين النظام المحلي الصغير ، المكون من سبعة عناصر . في هذا الوضع الخاص جداً ، يصبح الحد الفاصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية أمرا يكاد رسمه يستحيل[1] .

(١) كتب ستانلي هوفمان ما يلي : « إن نقطة انطلاق أي نظرية مقبولة للعلاقات الدولية ، هي في لحظ الفارق الجوهري بين الوسط الداخلي والوسط الخارجي [...] إن مثال علم السياسة الداخلي المعاصر ، هو المجتمع المندمج ، وهو في الآن نفسه ، متحد قائم على اتفاق غير مشروط بين أعضائه وهو سلطة (أي حصر لاحتياز القوة المنظمة بيد الدولة) . بينما مثال علم العلاقات الدولية فهو وسط لا مركزية له ، مجزأ إلى عدد كبير من الوحدات المكونة ، هو وسط لا يشكل متحدا (أي أن التعاون فيه محدود ومشروط) وأن لا سلطة مركزية فيه (مما يعني لجوء أي من الوحدات لاستعمال القوة) » .

Stanley Hoffmann, «International Relations: The Long Road to Theory,» **World Politics,** vol.11 (April 1959), no.3, pp.365- 366.

هذه المقولة النظرية الأساسية ، غير قابلة للتطبيق العملي في دراسة دولة كدولة الامارات . وإمكانيات رفضها متوفرة من جانبي التمييز الذي يراه هوفمان جوهريا . فمن جانب « الداخلي » ، إن دولة الامارات ليست بأي حال

(أ) ليست بنية دولة الامارات بنية بسيطة بالتأكيد ، بل هي تجمّع لعدد من بنى ما قبل الدولة ، ذات الشخصية المميزة إجمالا . هذه البنى جمعت لتكّون دولة واحدة ، ضمن إطار كونفدرالي من نوع فريد ، يترك قدرا من الاستقلالية للبنى القديمة بينما يربط مسائل أخرى بالبنية القومية الحديثة[٢]. وقد تكون المقارنة في هذا المجال مفيدة للاستدلال . في المنطقة ، يبدو أن قيام الدولة اللبنانية سنة ١٩٢٠ تم ، إلى حد ما ، على أسس مماثلة . هنا كما هناك ، تم تجميع / تجمّع عدد من البنى التقليدية ما قبل الدولية (سبع مشيخات في الخليج ، ست طوائف في لبنان) . كان الهدف في الحالتين بناء دولة بالمعنى العصري لها حدود وعلم ونشيد وطني وجواز سفر . وكان المجتمع في الحالتين منقسما وفق خطوط عمودية ، بالارتكاز على معايير الانتساب التقليدية ، القبلية أم الطائفية ، والمعياران في الانثربولوجيا شبيهان إلى حد . لكن الفارق الكبير بين الحالتين وهو الذي سوف يحكم لاحقا البناء الدستوري للدولة ، كان في مدى إستقلالية البنى التقليدية ، أو بشكل أدق مدى إعتراف القوى الاقليمية والدولية المهيمنة بهذه الاستقلالية . والحق أن أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة الخ ، كانت مرتبطة بشكل فردي بمعاهدات مع بريطانيا ، بينما لم تكن السلطنة العثمانية في جبل لبنان لتسمح للطوائف بهذا النوع من العلاقات الرسمية الدولية ، بالرغم من أن حجم الطوائف الديمغرافي وتميزها التاريخي ، وعلاقات بعضها المكثفة بالخارج كانت لتسمح لها بذلك . ورب عنصر ثالث أساسي في هذا المجال ، هو الفكر السياسي الفرنسي المسوم بجنوح شديد نحو بناء الدول المركزية ، بينما تحمّل الفكر البريطاني المماثل أكثر من تنويعة في المضمار نفسه .

(ب) وبالنسبة للموضوع المحدد الذي نحاول معالجته هنا ، فإننا ننطلق من فرضية أن مدى تأثر الدول المركبة بالضغوط الخارجية ، أكبر إلى حد بعيد ، منه في الدول البسيطة ، خصوصا في دول العالم الثالث حيث لم تزل البنى التقليدية للانتماء وللسلطة حية . إلا أنه لا ينبغي فهم هذه الفرضية على أنها صياغة أخرى مفذلكة لمبدأ « فرّق تسد » . فالموضوع ليس مرتبطا برأينا بسياسات القوى الدخيلة ، بقدر ما هو مرتبط بقوانين بنيوية ، يسعى فيها الطرف الأضعف ، إلى تحالفات خارجية متينة تسمح له بإعادة صياغة ميزان القوى الداخلي .

١ ـ تقوم الدول المركبة إجمالا على هيمنة ، تتفاوت حدتها من حالة إلى حالة ، لطرف على الأطراف الأخرى ، وعلى الدولة ككل . وتكون هذه الهيمنة إجمالا نتيجة لفئتين من العناصر المتكاملة : المميزات الذاتية للعنصر المرشح للهيمنة يوم قيام الدولة المركبة ومحصلة ميزان القوى بين القوى الخارجية ذلك اليوم . وما يمكن قوله هو أن الطائفة المارونية ، كانت سكانيا (ديمغرافيا) ومن حيث إرتباط مسارها بقيام الكيان اللبناني ، إلى جانب علاقتها المميزة بالطرف الخارجي الأكثر تأثيرا سنة ١٩٢٠ (فرنسا) ـ في وضع يجعل هيمنتها على الدولة المزمع إنشاؤها

مجتمعا مندمجا ، وليس العنف المنظم فعلا بيد دولة مركزية موحدة ولو أن هناك تطلعا لذلك . ومن جانب « الدولي » ، نرى أن كيان الدولة حديث ، وحدودها مستحدثة ، وتمايزها الضعيف عن القوى الاقليمية المحيطة بها وإمكان تأثير هذه عليها بشدة وكونها دولة صغيرة ، عناصر تحمل كلها على القول بأن الحد الفاصل فيما يخصها بين « الداخلي » و« الخارجي » يكاد يكون منعدما ، أو على الأقل فلنقل أنه مغيّب ... اللهم الاّ في مجال النفط ، حيث الحدود وقد رسمها الغرب النهم نفطيا ، لها أكثر من مغزى . فهي في عدد من الحالات سر استمرار الدول .

(٢) أنظر مثلا دراسة د. الحصري في هذا العدد .

مشروعاً قابلا للتحقيق . أما أبو ظبي ، فإن حجمها الجغرافي والسكاني وخصوصا النفطي ، كان يؤهلها ، بعد إنسحاب قطر والبحرين من المشروع إلى هذا الموقع . إلا أنه يبدو للوهلة الأولى أن العناصر الخارجية قد لعبت دورا أقوى في الوضع اللبناني منه في دولة الامارات . ومرد ذلك إلى عدد من العناصر منها أن الفارق الداخلي السكاني والنفطي في دولة الامارات كان أوضح ، وأن الوضع اللبناني سنة ١٩٢٠ كان ذا تاريخ معقد ، إعتبرت فيه قرون أربعة من السلطنة العثمانية ، مرحلة تأثير قوة خارجية على ميزان القوى لمصلحة أحد العناصر المكونة تحديدا (الطائفة السنية) ، ومنها أيضا ، وقد يكون هذا هو العنصر الأساسي ، أن قوى الاستعمار الأوروبية ، كانت شيئا سنة ١٩٢٠ وشيئا آخر سنة ١٩٧١ من حيث مقدرتها على التأثير الفعال خارج حدودها .

٢ـ سعى العنصر المهيمن في لبنان ، كما في دولة الامارات ، إلى محاولة الدمج المستمر بين مشروعه الهيمني الذاتي وبين قيام الدولة التي ينعم فيها بموقع مميز . فمن خلال مقولة الدفاع عن الوحدة الوطنية وعن الاستقلال . سعى الطرف المهيمن أيضاً إلى الحفاظ على الوصول إلى المناصب التنفيذية الحساسة ، بنجاح متفاوت في الحالتين موضع المقارنة .

٣ ـ نشأت في لبنان ، كما في دولة الامارات ، دينامية داخلية ، إتخذت في عدد كبير من المراحل ، شكلا حادا ، إضطر فيه الطرف المهيمن إلى الدفاع الحازم عن موقعه بمواجهة الطرف المنافس ، وهو لسبب أو لآخر أقوى العناصر المتبقية أو بمواجهة تحالف واسع يضم بالضرورة الطرف المنافس . والطرف المنافس هو إجمالا الطرف المشارك في قيام الدولة . في لبنان ، لعدد من الأسباب التاريخية ، لعبت الطائفة السنية هذا الدور ، فكانت الطرف المشارك في الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ ولعبت دبي الدور المماثل في دولة الامارات . غير أن فارقا قد يكون مهما يبرز في الحالتين موضوع المقارنة إذ أن أبو ظبي ودبي متقاربتان ومتماثلتان في أكثر من عنصر ، بينما يختلف التراث التاريخي للطائفتين السنية والمارونية في لبنان إلى حد ما .

٤ ـ تبرز في مجموعة العناصر المكونة الصغرى تيارات مختلفة إزاء هذه الدينامية . فمنها من يحاول التحالف مع الطرف المهيمن والاستفادة من دعمه ، ومنها من يميل للتحالف مع الطرف الثاني المشارك بهدف إنشاء جبهة واسعة توازن الطرف الأقوى . إلا أنه في لبنان ، كما في دولة الامارات ، يكون هناك طرف ثالث مميز بين العناصر الصغرى يعتبر نفسه مغبونا في تقاسم النفوذ الذي يتم بين الطرفين ـ الركنين ، فيهدد بالانسحاب من اللعبة واللجوء إلى السلبية ، أو يحاول إقامة علاقة مميزة مع القوة الدخيلة الأكثر تأثيرا بحيث يصبح حليفها الداخلي الأول .تتنافس رأس الخيمة والشارقة في هذا المجال (وفي النصف الأول من القرن الماضي ، لم تستطع دبي الاستقلال فعليا عن أبو ظبي إلا بتحالفها الوثيق مع القواسم الذين كانوا في وضع المنافس الأول لأبو ظبي) .

٥ ـ تلعب القوى الدخيلة دورا **مستمرا** في إعادة صياغة توازن القوى الداخلي . وترتكز القوى الدخيلة (وهذا طبيعي) على العناصر التي تعتبر نفسها مغبونة في اللعبة الداخلية . وتتنافس القوى الدخيلة فيما بينها على التحالف مع العناصر الداخلية الأكثر تأثيرا . وهي تسعى إجمالا إلى إقامة خطين متوازيين من العلاقات . الخط الأول مع الطرف المهيمن يأخذ إجمالا طابع العلاقة العادية بين الدول ، فيتم الاقرار الضمني بهيمنته ، ويتم السعي إلى إستقطابه على الساحة الاقليمية ، واستقطاب كل الدولة معه إلى جانب القوة الدخيلة . والخط الثاني هو مع أحد

الأطراف الأخرى المؤثرة بحيث يقوم تحالف سياسي متين معه ، وهو تحالف غير متوازن بالطبيعة . يسعى الطرف الداخلي من هذا التحالف إلى تحسين موقعه الداخلي ، من خلال ضغط الحليف الخارجي على الطرف الداخلي المهيمن ، بينما تميل القوة الدخيلة إلى إستعمال هذا العنصر الداخلي ، في عملية ضغط على الطرف المهيمن وفي عملية موازنة لعلاقة قوة دخيلة أخرى مع طرف داخلي آخر .

٦ ـ يمكن القول ، بالاستدلال من سابقتي اليمن (منذ ١٩٦٢) ولبنان (منذ ١٩٧٥) ، ودون إعطاء هذه القاعدة أي طابع مطلق ، أن جنوح العلاقات الداخلية في دولة مركبة ، نحو التنافر أو حتى نحو الصدام ، يستثير إجمالا تدخلا أهم بكثير من جانب القوى الاقليمية ، بالمقارنة مع تدخل القوى العظمى . إن القوى العظمى تميل طبعا إلى التواجد في صلب أي نزاع فعلي على السلطة ، كما أنه من مصلحة إحداها ، إثارة الأوضاع ضمن الدول الداخلة في منطقة نفوذ الأخرى . إلا أنه يبدو للوهلة الأولى ، أن اهتمامها من نوعية أخرى عندما تكون الحرب بين دولتين ، حتى لو كانت محدودة .

(ج) والواقع إنه من الصعب جدا ضبط علاقة الدولة ، بكل عناصرها المكونه ، بجوارها الاقليمي ، في بوتقة واحدة . فرغبة الأقطاب الاقليمية بالضغط على قيادة الدولة ، يرافقها رغبة بعض الأطراف الداخلية بتحسين موقعها في ميزان القوى الداخلي . والأمثلة على ذلك واضحة في دبي والشارقة ورأس الخيمة . وغالبا ما نرى حكام هذه الامارات يتصرفون كرؤساء دول مستقلة .

لكن الاتحاد استطاع التوصل ، في منتصف العقد الذي يكاد اليوم ينصرم ، إلى تسوية بين الخطين : التوحيدي والكونفدرالي ، ما زالت قائمة حتى اليوم ولو أنها مطروحة للتعديل قبل نهاية هذه السنة ، وإنقضاء الخمس سنين الثانية من حياة الاتحاد . ولكن عناصر التسوية لم تنفذ بأكملها منذ ١٩٧٦ ، خاصة في المجالات الحيوية : الأمن ، ومساهمة بعض الامارات المتمنعة في ميزانية الاتحاد . لا شك أن تعديل المادة (١٤٢) من الدستور آنذاك (حول تكوين القوى المسلحة) كان الانتصار الأهم للتيار التوحيدي . لكن المساهمات المالية لم يتحسن وضعها بشكل جدي ، ولا سياسة إقامة الأجانب ولا أعلام الامارات المستقلة . ولا يمكن القول أنه منذ ذلك التاريخ ، وضعت الامارات ٢٠ بالمائة من دخلها بتصرف الحكومة الاتحادية .

ثانياً ـ دولة الامارات في النظم المحلية

١ ـ النظام الفرعي الجزيري

حددنا ، في مكان آخر ، الوضع في هذا النظام الفرعي على أساس أنه هرمي (Hierarchical Sub- system) ، أي « إنه يتألف من قوة كبرى واحدة ومن عدد من الدول الصغيرة » ونعني بذلك طبعا المملكة العربية السعودية التي تحتل أكثر من أربعة أخماس مساحة الجزيرة من جانب ، والدول المحيطة بها من جانب آخر (شطرا اليمن ، وإمارات الخليج) . ودولة الامارات العربية في هذا النظام ، هي ، بنيويا ، في موقع الدولة الصغيرة ، المتأثرة مباشرة بنشاط الدولة الكبرى[٣] .

---

(٣) حول الأوضاع التفصيلية في هذا النظام المحلي ، وحول مفهوم النظام الهرمي (أو التراتبي) أنظر : غسان سلامة ، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، دراسة في العلاقات الدولية** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٤٨٩ ـ ٥٣٦ .

وتسعى هذه إلى عدد من الأهداف المتكاملة منها أولا تثبيت وجود النظام ، لأنها تستفيد منه في نشاطها الاقليمي العام والدولي . وتسعى أيضاً لمنع التدخل الأجنبي في النظام ، كما من أهدافها منع تحالف إحدى الدول الصغيرة مع دولة غريبة عن النظام ، ولا قيام تعاون وثيق بين الدول الصغيرة ، تقصى هي عنه . ولتثبيت وضعها على قمة الهرم ، تسعى الدولة الكبرى في هكذا نظام إلى طرح مقولة « خصوصية » العلاقات بين العناصر المؤلفة للنظام ، بحيث يتيح لها ذلك ممارسة نفوذها دون الاصطدام المستمر بقوانين التعامل المعاصرة في القانون الدولي .

إن هناك تعبيرا خلدونيا يمكن أن يوجز ببلاغة ، محصلة سياسة دولة مهيمنة في نظام فرعي هرمي : هو الاستتباع ، ودولة الامارات العربية المتحدة مثلها مثل البحرين أو قطر أو اليمن الشمالي ، في وضع الدولة المستهدف إستتباعها . وفي كل نظام فرعي تنجح الدولة المهيمنة بصورة متفاوتة في مدها الاستتباعي ، من النجاح التام إلى الاستعداء العنيف . فالتبعية السياسية في أمريكا اللاتينية لصالح البرازيل مثلا تختلف بين الأوروغواي (متزايدة) والباراغواي (ثابتة) والبيرو (ضعيفة) إلخ .. واستتباع الهند بنغلاديش وسرى لانكا وجزر المالديف ودويلات الهملايا ، متفاوت القوة ، بينما أثار جنوحها نحو الهيمنة في شبه القارة عداء باكستان . والوضع إلى حد كبير مماثل في الجزيرة العربية حيث مرت العلاقات بين الرياض وعدن بمراحل العداء الحاد ، وحيث تفاوت النفوذ السعودي من دولة إلى أخرى ، وفي كل دولة من مرحلة إلى أخرى .

لا شك أن شكلا مهما من أشكال الاستتباع هو التهديد بالضم ، للحصول على التبعية . ولقد عبر فيصل الكبير ، لقرن ونيف مضى ، عن هذا التيار بقوله : « مهما حدث لجزيرة العرب فهي لنا ، وليس لكم أن تندهشوا من قدرتنا على التشبث بها ولو بعزلة عن العالم»[٤] . أما الملك عبد العزيز ، فكان بتعبير برسي كوكس ، « يعتقد أن له الحق باستعادة أية أرض كان أسلافه قد ألحقوها بمنطقة نفوذهم في مرحلة سابقة من التاريخ » . ولا مجال هنا لذكر الخلافات الحدودية بين السعودية وأبو ظبي . والواقع أن الرياض إستعملت سلاح عدم الاعتراف بالدولة الجديدة بصورة مكثفة ، حتى استطاعت الحصول على تسويات حدودية ضخمة في إتفاقيات ١٩/٨/١٩٧٤ ، التي ما زالت سرية والتي تضم على الأرجح بنودا حصلت السعودية بموجبها على حقل الزرارة بالقرب من واحة اللوا كما على منفذ على البحر ، قد يكون عرضه أكثر من ستين كيلو مترا بالقرب من قاعدة شبه جزيرة قطر[٥] .

وكانت السعودية إبتداء من سنة ١٩٦٨ قد أيدت مشروع قيام كونفدرالية تساعية وقد عبر الملك فيصل عن هذا الموقف في ٢٢/٥/١٩٦٨ بقوله : « لن يسبب إنسحاب بريطانيا أي فراغ في المنطقة ما دامت الفيديرالية تتمتع بدعم الولايات المتحدة وبدعم جيرانها . وفيما يعنينا فنحن نؤيدها بدون تحفظ »[٦] .

---

(٤) ورد هذا التعبير في : G. Rentz, «Wahhabism and Saudi Arabia,» in D. Hopwood, ed., **The Arabian Peninsula** (London: Allens and Unwin, 1972), p.63.

(٥) عن هذه الاتفاقيات كتب الكثير وأول إشارة ، على ما يبدو جديرة بالثقة هي في تقرير غير موقع في **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، السنة ١ (نيسان/ أبريل ١٩٧٥) ، العدد ٢ .

(٦) أنظر المرجع الموثق التالي والذي أخذ هذا الاستشهاد منه :

S. Chubin and S. Zabih, **The Foreign Relations of Iran** (Berkeley: University of California Press, 1974).

يمكن القول للوهلة الأولى أن هذا الموقف هو إستثنائي بالنسبة للنظم الفرعية الهرمية . فأحد قوانين هذه النظم هو معارضة الدول المهيمنة لمشاريع التقارب التي تكون هي مقصية عنها (في هذا الاطار عارض ستالين مثلا مشروع إتحاد بلقاني بين عدد من الديمقراطيات الشعبية الصغيرة كما عارضت الولايات المتحدة تشكيل لجنة إقتصادية لأميركا اللاتينية ، وفي الحالتين ، كانت الدولة المهيمنة خارج المشروع) . الواقع إن الموقف السعودي يمكن تفسيره بالطابع الاضطراري لقيام الاتحاد بعد إنسحاب بريطانيا نظرا لفقر أكثرية الامارات المدقع وضآلة حجمها الواضحة .

ومن أهداف أية قوة مهيمنة في نظام محلي هرمي ، إقصاء كل القوى الدخيلة عن هذا النظام[٧] . وهذا يعني القوى العظمى كما يعني الأقطاب الاقليمية الأخرى . بالنسبة للأولى تقوم سياسة الطرف المهيمن إجمالا على ركنين متكاملين : إقصاء كامل للقوى العدوة ، ولعب دور حلقة وسيطة في علاقات الدولة العظمى الصديقة مع الدولة الصغيرة المعنية . لقد استطاعت الرياض في هذا الصدد منع دولة الامارات من إقامة علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ، بينما طرحت نفسها إجمالا كممثل للامارات في علاقة هذه بواشنطن والغرب إجمالا .

ماذا يمكن أن تكون خيارات دولة صغيرة ؟ في دراسته عن هولندا ، وهي عضو في حلف الأطلسي من جانب وفي السوق الأوروبية المشتركة من جانب آخر ، خلص جاكيه إلى أن هولندا تسعى إجمالا إلى إتباع خطى الحليف الكبير على الصعيد الدولي ، بينما تسعى للعب دور نشيط توازني على الصعيد الأوروبي . وأضاف : « إنني لا أعتقد أن المسلك ـ القاعدة للدولة الصغيرة هو في مسايرة طرف قوي على الصعيد الدولي ولعب دور إعادة التوازن إلى نظام محلي »[٨] . ليس هذا هو المسلك ـ القاعدة على الأرجح ، لكن يبدو لنا أن الكويت (كهولندا) ليست بعيدة تماما عنه . ولكن الكويت إستثناء ،ودولة الامارات تبدو القاعدة، والقاعدة هنا، هي في اتباع حازم للقوة الاقليمية المهيمنة. إن دولة الامارات ليست قادرة على إتباع المسلك الهولندي. فهي منحازة في النظام الدولي ولكنها منحازة أيضا في النظام الاقليمي . فالتحالف ـ الاتباع إزاء السعودية هو السياسة. يقول رئيس الدولة: « ليس بيننا وبين الشقيقة المملكة العربية السعودية أية فوارق أو حدود لأن ما هو مع السعودية هو معنا . وكل ما لنا هو لهم . **ومواقفنا دائما تنبع من مواقف السعودية**»[٩] (التشديد منا) . غير أنه من النادر أن يسمع المرء إعترافا كهذا . الواقع أنه بعد أن تفردت دولة الامارات بدعم الموقف الأقلي السعودي في مؤتمر الدوحة النفطي في الأيام الأخيرة من سنة ١٩٧٦ (وإتخاذ الكويت وقطر مواقف متميزة

---

(٧) عبر روح الله رمزاني في كتاباته إجمالا على مواقف إيرانية شبه رسمية أيام الشاه . لذا يمكن الاعتقاد بأنه كان يعبر إلى حد ما عن رأي السلطة عندما كتب : « إن هدف الملك فيصل كان باستمرار محاولة تقليص النفوذ الايراني في شبه جزيرة العرب » .

R. A. Ramazani, «Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy,» **Orbis,** vol.18 (Winter 1975), no.2, pp.1043- 1069.

بالرغم من أن هذا الكتاب هو ثبت لأعمال ندوة عقدت لأكثر من عشر سنوات خلت ، ومن ظهور عدد كبير من الدراسات النظرية حول الدول الصغيرة في النظام الدولي ، ما زلنا نعتقد أن فيه من المحاولات المتقدمة ما يجعله حتى اليوم المرجع الأفضل في الموضوع .

(٨) Jacquet, in A. Schou and A.O. Brundtland, **Small States in International** Relations (New York: Wiley, 1971), p.66.

(٩) **الاتحاد** ، ١٤ تموز / يوليو ١٩٧٧ .

على عكس ذلك) ، جرى الحديث مجدداً حول ثمن إعتراف السعودية بأبو ظبي وبالامارات في إتفاقية ١٩٧٤ ، لحد أن قال بعضهم أن هذه الاتفاقية تقضي أيضاً باعتماد أبو ظبي سياسة نفطية مماثلة لما تكون الرياض قد قررته . إن إتفاقية ١٩٧٤ ستكون بداية لعدد من الاتفاقيات الثنائية التي سوف تسرع في جعل أبو ظبي ، الطرف الأول للاتحاد ، في موقع الامارة الأقرب للرياض على معظم الصعد . ومن الاتفاقيات المهمة ، تلك التي عقدت في مجال الأمن الداخلي خلال زيارة الأمير نايف ، وزير الداخلية السعودي لدولة الامارات في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، بعيد توقف التجربة البرلمانية في كل من البحرين والكويت . هذا وقد اتخذ رئيس الدولة موقفا معارضا، كالسعودية ، من المشاريع التي أطلقها الشاه في سبيل إنشاء حلف عسكري خليجي ، إن في تصريحات منفردة ، أو في إجتماع عمان ، الذي عقد بعد تأجيل متكرر ، بالنظر للتحفظ السعودي المستمر . لكن الموقف الأكثر وضوحا في إنحيازه للرياض كان ولا شك في المجال النفطي . وقد برز هذا الموقف بشكل حاسم في إجتماع أوبك في الدوحة ، في الأيام الأخيرة من سنة ١٩٧٦ ، حيث كانت دولة الامارات الدولة الوحيدة المؤيدة للموقف السعودي القاضي بزيادة ضئيلة في الأسعار لا تتجاوز الخمسة بالمائة ، بينما كانت الدول الأخرى المماثلة (كالكويت أو قطر) إلى جانب أكثرية أعضاء المنظمة المطالبين بزيادة أكبر . هذا وقد هددت دولة الامارات آنذاك ، بزيادة الانتاج لمنع المصدرين الآخرين من فرض الزيادة فرضا على السوق النفطية . لكن التهديد لم ينفذ فعليا . وفي منتصف سنة ١٩٧٧ ، إتبعت الامارات مجددا خطى السعودية فوافقت على التسوية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر ستوكهولم بزيادة ١٠ بالمائة لكل سنة ١٩٧٧ .

ما هذه إلا أمثلة طبعا . ويمكننا دون مبالغة الوصول إلى خلاصتين . الأولى هي مدى قدرة دولة مركبة على مقاومة سياسة إستتباعية في نظام فرعي هرمي . ونقول إنها أضعف من الدولة المندمجة بكثير ، بل إن مستوى المقاومة يرتفع بالتحديد مع مستوى الاندماج . من هنا ، مثلا ، سهولة القطب الفرعي النسبية في تعدي هذه المقاومة في دولة الامارات أو حتى في بلد يتميز تاريخيا بأنفة إستقلالية مرتفعة كاليمن . والثانية هي حول شروط نجاح هذه المقاومة . إن الوحدة الداخلية ، وإرادة المقاومة ضروريتان . إلا أنه ، نظاميا ، من الصعب على أية دولة صغيرة أن تحسّن وضعها الفعلي في نظام فرعي هرمي إلا من خلال التحالف مع قوة دخيلة موازنة . والعلاقة بين النظام المحلي الجزيري والنظام الاقليمي في الشرق الأوسط ، ليست علاقة مبسطة للجزء بالكل ، بل هي أيضاً علاقة تأثير متبادلة . وليست فرضية هشة أن يقال إن ميزان القوى الداخلي في الجزيرة غير قابل عمليا للتعديل ، إلا من خلال تبدلات مهمة في النظام الاقليمي ككل .

٢ ـ النظام المحلي الخليجي

تقع دولة الامارات العربية ، على تقاطع نظامين محليين : الجزيرة من جهة والخليج من جهة أخرى . لكن وضع الدولة في كل من النظامين مختلف جوهريا . فبينما هو في الأول ، موقع دولة صغيرة في نظام محلي هرمي ، هو هنا موقع دولة صغيرة في نظام محلي يحكمه توازن قوى مستمر منذ قرون عديدة . ويمكن بإيجاز القول إن التوازن يقوم باستمرار على عنصرين الأول فارسي والآخر عربي ، مع الملاحظة أن الأول مال إجمالا إلى أن يكون واحدا بينما مال الثاني إلى التعدد . هذا وقد لعبت القوى الدخيلة على النظام الاقليمي بمجمله ، أي بكلام آخر ، القوى الأوروبية الأساسية في أوج نموها ، دورا أشد تأثيرا بكثير منه في النظام الفرعي السابق ، حيث

قامت الدولة المهيمنة ، في مرحلتها التأسيسية على الأقل ، في ظروف إستقلال حاد عن هذه القوى .

على أي حال ، تتحكم بمصير هذا النظام المحلي في المرحلة المعاصرة ، قوى ثلاث محورية هي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية . وقد تزامن قيام دولة الامارات العربية المتحدة تاريخيا ، مع جنوح حاد في مسار السياسة الايرانية لتعديل ميزان القوى في النظام المحلي لصالحها ولا شك أن قيام الاتحاد وخطواته الأولى ، كانت محكا أرادت طهران أن تقيس عليه مدى نجاحها في هذا المسعى . أدخل الشاه محمد رضا بهلوي مشروع الهيمنة الايرانية على الخليج (أو هو حاول) في صلب الميثولوجيا القومية الايرانية . ذلك أن الخليج كان ، في التاريخ ، معبرا للتواصل والتأثير **المتبادل** ، أكثر بكثير مما كان حدا فاصلا بين العرب والفرس ، كما هو في أيام القانون الدولي المعاصر . إلا أنه بدا بإستمرار ، أن إنشاء مدن عربية على ساحلي الخليج كان نتيجة طبيعية للتطورات الديمغرافية والاقتصادية في ذلك الجزء من الوطن العربي ، بينما بدا التوسع الفارسي إجمالا نتيجة قرار سياسي بالتوسع جنوبا في مراحل القوة ، خصوصا وأن طرق المواصلات الداخلية في إيران نحو الخليج كانت (وعلى ما يبدو ما زالت) غير متناسبة مع هذه الطموحات . وقد أدى إنتقال العاصمة شمالا نحو طهران إلى مزيد من عدم التوازن بين التوجه الخليجي والامكانيات الفعلية . من هنا يبدو قول الشاه سنة ١٩٥٨ ، « إن السيطرة الايرانية على الخليج الفارسي أمر طبيعي » إعادة إحياء لا لواقع تاريخي بقدر ما هو لمشروع . على أي حال ، سوف لن يتأخر بالتعبير علنا عن أحد شروط نجاح هذا المشروع الأساسية : « ينبغي علينا الاسراع بتعزيز البحرية » .

ركزت إيران تدريجيا أنظارها على الخليج فتم تطوير المنشآت المرفئية (خرج ، بندر عباس، بوشهر، خورمشهر...) خلال الستينات، كما أقرت ميزانية خاصة في خريف ١٩٦٥ للمشروع الخليجي بأكمله. واستفادت إيران من عدد من العناصر المؤاتية. أولا أزمة التيار القومي العربي في الستينات من الانفصال إلى هزيمة ١٩٦٧ . ومن ناحية ثانية، كان هناك الانسحاب البريطاني بدءا بسنة ١٩٦٢ حيث تم التخلي عن كل القواعد العسكرية البريطانية في العالم باستثناء عدن وسنغافورة ، وصولا إلى الكتاب الأبيض (١٩٦٦) فزيارة روبرتس (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧) فتصريح ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ بقرار الانسحاب من الخليج قبل نهاية ١٩٧١ . وكان الشاه إزاء التراجع البريطاني التدريجي ، يتبع خطا هجوميا أكثر فأكثر على الوجود البريطاني إلى حد التصريح برفضه لمشروع الفيديرالية سنة ١٩٦٨ بسبب « أصوله الاستعمارية البريطانية » .. ونشير من ناحية ثالثة إلى موقف القوتين العظميين ، فقد حاولنا إثبات أن وراء سياسة الركنين التي عبرت عنها واشنطن كان هناك رضى أمريكي متزايد عن نمو النفوذ الايراني . كما حاولنا أيضا إثبات أن موسكو لم تكن تعارض بحزم هذا المنحى[١٠]. على أي حال تم بناء القوة العسكرية الايرانية بشكل متسارع جدا . ورغم ما حصل لها في السنتين الأخيرتين ، فمن الواضح أن دورها الردعي (Dissuassive) كان خطيرا خلال السبعينات . وإن اكتفينا بأحد عناصرها فقط ، المهمة في مجالنا (البحرية) لأمكننا التذكير بأنها كانت تضم سنة سقوط النظام الامبراطوري ٦١ سفينة حربية منها ٣

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر :

سلامة ، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، دراسة في العلاقات الدولية** ، ص ٥٧٩ - ٦١٢ .

مدمرات كما كانت طهران تدرس إمكان شراء أربع مدمرات من فئة سبروانس وثلاث غواصات من فئة تانغ ، ناهيك عن حاملة طائرات .

لم تكن مواجهة هذا النمو أمرا سهلا ، وأحد أسباب ذلك المنافسة الشديدة التي كانت حامية بين القطبين الآخرين (العراق والسعودية) . فقد كان النظام المحلي في الخليج غير قابل لتحالف واسع يوحد الموقف العربي بمواجهة المشاريع الشاهنشاهية . إذ تصادمت المعايير القومية باستمرار ، على الأقل حتى سنة ١٩٧٨ ، مع الخيارات السياسية والأيديولوجية فكان الانتماء العربي يجمع العراق والسعودية ، والخيارات الداخلية والتحالفات الخارجية تقرّب السعودية من إيران ، وتبعد العراق عنهما . من هنا ، وإن جمعت كل دول المنطقة (باستثناء عمان على الأرجح) تخوفات من تعديل عميق في ميزان القوى لمصلحة إيران ، لم يكن الرد على هذا التعديل التدريجي أمرا سهل التحقيق خصوصا وأن النظام الدولي لم يكن فيه ما يردع فعليا هذا التحول . فالادارة الجمهورية في الولايات المتحدة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٦) كانت شديدة الحماس ، قليلة الانتقاد لطموحات الشاه ، والصين كانت تدعمه بحرارة ، بينما كان الاتحاد السوفياتي متلكئا باستمرار في معاداته .

حكم ميزان القوى المحلي المائل تدريجيا لمصلحة إيران نشوء دولة الامارات العربية ثم سياستها في النظام المحلي الخليجي . ولقد أدى إستيلاء إيران على الجزر الثلاث عشية إعلان الدولة الجديدة إلى مشكل ، سهل الخروج منه عمليا ، لأسباب عديدة منها على الأرجح مطالبة عناصر **ثانوية** مكونة للدولة الجديدة بهذه الجزر . فأبو موسى تابعة للشارقة وجزيرتا طنب لرأس الخيمة . لقد حاولت إيران أيام السلالة البهلوية ، أكثر من مرة المطالبة بهذه الجزر دون جدوى ، إذ كانت بريطانيا تعترف باستمرار بسيادة الامارتين المذكورتين عليها . لكن المطالبة الايرانية إتخذت شكلا حادا بعد قرار الانسحاب البريطاني ، ثم خصوصا بعد اعتراف طهران التدريجي بأن مطالبتها بجزر البحرين ، مشروع غير قابل للتحقيق . من هنا تبرز الطبيعة السياسية للقرار الايراني . فالجزر الثلاث لا أهمية إستراتيجية فائقة لها ولا أنها قادرة فعليا على تغيير الحدود البحرية في الخليج . إلا أن إيران التي ورطت نفسها في مواقف قصوى كالمطالبة بالبحرين أو كمعارضة قيام إتحاد فيدرالي بين الامارات ، وذلك في عز توجهها نحو الهيمنة على النظام المحلي ، كانت بحاجة ماسة إلى مخرج تستطيع من خلاله أن تعيد تأكيد مشروعها الهيمني إزاء فشلها المزدوج في الأمرين الآخرين . لذلك جاء إحتلالها في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ للجزر (وتدخلها المباشر في عمان) تأكيدا على إستعدادها لاستعمال الوسائل العسكرية لتحقيق أهدافها السياسية أكثر من أي معنى آخر . ومن الواضح أن هذا العدوان ـ البدء أثّر إلى حد بعيد على مشاريع الاندماج الداخلي . فقد استطاعت إيران عزل الدولة الحديثة كدولة عن مفاوضاتها اللاحقة حول الموضوع ، وأصبحت أبو ظبي ، تحديدا ، شاهدا غير قادر ، بينما الأمر يمس الدولة الجديدة بمجملها . وفي مرحلة لاحقة إستطاعت طهران ، باللعب على التنافسات الداخلية ، أن تذهب خطوة أبعد . إذ تقاربت وجهات النظر بين إيران والشارقة مما أدى إلى عزل أبو ظبي ورأس الخيمة والسعودية معا .

إلا أن إيران ودولة الامارات إستطاعتا إجمالا التوصل إلى نوع من التعايش السلمي لا بل إلى نوع من التعاون . وقد استطاعت رئاسة الدولة ، خصوصا بعد توصلها إلى إتفاق مع السعودية سنة ١٩٧٤ ، وبعد ضبطها النسبي للأمور الداخلية في بعض جوانبها سنة ١٩٧٦ أن

تدخل باب التعاون مع القطب الايراني النافذ . والواقع أنه في الوقت الذي كانت فيه دولة الامارات تعيد تنظيم ذاتها ، وتنفرد بدعم الموقف السعودي نفطياً (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦) نراها توقع مع إيران إتفاقيات إقتصادية مهمة ، منها إنشاء مصرف إنماء مشترك . وفي نيسان / أبريل ١٩٧٧ ، وقعت مذكرات جديدة لتعاون متعدد الأوجه (منها بناء فندق ضخم في أصفهان ، وسلسلة من المخازن في إيران والبحرين ودبي ، ومشاريع زراعية) .

إلا أنه في الثامن من كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، إنطلقت تظاهرة عنيفة معادية للشاه في مدينة قم ، كانت أولى نقاط الغيث الثوري لاسقاط الشاه ونظامه . وأدى تغير المعطيات الاقليمية المتسارع ، إلى تشجيع جو من الحذر المتبادل داخل الاتحاد ، وإلى ميل متزايد نحو ترقب نتائج الثورة الايرانية على المستوى الخليجي ككل ، قبل إتخاذ أية مبادرات جديدة . وسيؤدي قدر من الوضوح في الميزان الاقليمي الجديد إلى تحسن نسبي في الجو الداخلي . وفي ذلك تعبير واضح على التأثر الشديد بالجوار المباشر .

رافق قيام النظام الجمهوري في إيران ، وتوثق العلاقات السعودية ـ العراقية (الواضح مثلا في إتفاقية ٩ شباط / فبراير ١٩٧٩ الأمنية ، وفي موقف منسق في قمة بغداد لمواجهة إتفاقية كمب ديفيد) إفتتاح دورة جديدة للمجلس الوطني في الدولة ، كما لتجدد في الضغوط من أبو ظبي لمزيد من الممارسة الوحدوية من جانب الامارات المستنكفة . ويمكن تصور علاقة بين التظاهرات التي انطلقت في ١٩ آذار / مارس ١٩٧٩ تطالب بمزيد من الوحدة وبإقامة دستور نهائي للاتحاد ، وبين ميزان قوى إقليمي ، قائم على توافق سعودي ـ عراقي ، أكثر ملاءمة لأبو ظبي ولأطروحاتها على المستوى الداخلي . ويمكن القول أن هذا التوافق كان ضروريا لنجاح الوساطة الكويتية بين أبو ظبي ودبي التي بدأت في ٤ نيسان / أبريل ١٩٧٩ وانتهت في الثلاثين منه بقبول حاكم دبي مبدأ تكليفه رئاسة الوزراء ، كما سوف يسمح هذا التوافق للدولة باتخاذ مبادرة لم تكن سابقا قادرة على مثلها ، وهي طرد رجلي دين إيرانيين مؤيدين للثورة الاسلامية في ١٩٧٩/٩/١٩ . في كل هذه المرحلة ، كان التنسيق مع السعودية نشطا .

الواقع أن إيران الجمهورية نفسها ، في قدر من ممارساتها غير المتوازنة ، سوف تعمل على مزيد من تقرب الدول الخليجية الصغيرة من الثنائي السعودي ـ العراقي . من هذه الممارسات ، التظاهرات الفئوية في الكويت غداة إحتلال السفارة الأمريكية في طهران ، وبعض الأعمال في البحرين ، ناهيك عن تصريحات آية الله روحاني وبعض الشخصيات التي كانت تدّعي الكلام بإسم إيران عندما تتهجم على السلطات القائمة إلى الجانب الآخر من الخليج . ومن أكثر التصريحات التي أثارت حكام الخليج ، ودولة الامارات منه ، هو على الأرجح الكلام الذي ورد على لسان الرئيس الايراني أبو الحسن بني صدر حيث كان يمكن لهم قراءة ما يلي : « العلاقات الحالية التي تربطنا بالحكومات العربية ليست جيدة . هذا واضح لأننا لا نعتبرها حكومات مستقلة وبالتالي لا نريد التعامل معها ... إنهم يتصورون أننا مرض خطير وأن العدوى ستصيب الجميع ... » ثم أكد الرئيس الايراني مبدأ مساعدة « أية حركة شعبية إسلامية في أحد البلدان العربية » ، كما أكد أيضاً بحزم رفضه تخلية جزر أبو موسى وطنب : « نخليها ؟ ليأتي إليها من ؟ لمن كانت هذه الجزر ؟ لم تكن لأحد . أبو ظبي ، قطر ، عمان ، دبي ، الكويت ، السعودية ... بالنسبة الينا هذه الدول ترتبط بالولايات المتحدة وليست مستقلة . في طرف الخليج يوجد مضيق هرمز الذي يمر عبره النفط . إذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر فإنهم سيسيطرون على

الممر أي أن الولايات المتحدة سوف تسيطر على هذا الممر . فهل يمكن أن نقدم هذه الهدية إلى الولايات المتحدة؟»[١١].

في مقابل تحول إيران التدريجي من قوة ساعية للهيمنة إلى قوة معادية (وشتان بين تكتيكات بل أهداف الاثنتين) ، إستطاع العراق تدريجيا تحسين صورته في الخليج ، التي وإن لم تصبح صورة قوة صديقة لامارات الخليج الصغرى فإن عناصرها العدائية قد خف وزنها . وقد حاول العراق لاحقا وبنجاح متفاوت الاستفادة من تناقضات سياسة الجمهورية الايرانية الخليجية ، لتمتين علاقاته بأقطار الجزيرة العربية . وكان أحد أشكال هذا التحول ، تدهور في العلاقات مع عدن . لهذه الأسباب ، بدأت الحرب العراقية ـ الايرانية في ظروف يمكن القول أنها تكاد تكون الأفضل (واقعيا) للعراق . إذ وجدت المبادرة العراقية أصداء في الخليج إن بين بعض الأطراف المعارضة المرتبطة سابقا ببغداد ، أو بين الفئات المتضايقة من النفوذ الايراني ، أيا كان محتواه السياسي . كما أن القيادات الخليجية كانت ميالة لدعم الموقف العراقي أكثر من أي وقت مضى ولو أنه يصعب ، في كل حالة ، تحديد مدى الحماس ومدى الشعور بالاكراه .

وفيما يخص دولة الامارات ، فإنها على ما يبدو ، ساهمت بأشكال عديدة في دعم الموقف العراقي (على الأقل بمساهمة مالية كبيرة أسوة بغيرها من الدول) . إلا أنها تميزت بعدد من الأمور عن غيرها . فهي أولا بعيدة عن ساحة القتال ، مما يجعل ضغط الطرفين المباشر عليها أضعف مما هو في الكويت أو حتى في السعودية . بكلام آخر ، إن مرافئها ومطاراتها وكوادرها العسكرية ليست ملائمة فعليا لضرورات الحرب العراقية . وهي ثانيا ، دولة مركبة غير قادرة على مواقف شديدة الحماس دون المساس بالوحدة الوطنية الداخلية . فمن المعروف مثلا أن رأس الخيمة دعت بحماس لدعم الموقف العراقي ، بينما كانت الشارقة تميل لتبني موقف متحفظ .

غير أن الميزة الثالثة هي الأهم ، وهي طبعا وضع العراق تخلي إيران عن مطالبتها بالجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات في صلب شروطه لعقد إتفاق مع إيران . لقد أثار هذا المطلب العراقي حرجا بل خوفا في دولة الامارات . أما الحرج فمصدره إبراز الامارات ، ككل وإحدى الامارتين المعنيتين تحديدا (الشارقة) في مظهر المتخلي عن أراضيه ، بينما وقفت دول أخرى تدافع عن حقه بها . والخوف هو طبعا من إقدام العراق على عملية عسكرية في الطرف الآخر من الخليج ، وتحديدا حول الجزر . وقد أشار أكثر من مصدر (مثلا **الايكونوميست** ، ١٣/١٢/١٩٨٠) إلى هذه الامكانية ، وإلى تخلي العراق عنها لأسباب تقنية ، نظرا لطول المسافة ولصعوبة تنفيذ العملية (ولو أن الاستعدادات لها ، كانت على ما يبدو ، جارية على قدم وساق) . هذا وقد ذكر المصدر نفسه أن السعودية والولايات المتحدة الامريكية قامتا بمساع حثيثة لدى العراق لحمله على التخلي عن المطلب وعن العملية ، بحيث لا يتعرض أمن الامارات لعملية وقائية أو إنتقامية تقوم بها إيران .

خلاصة ، إن النظام المحلي الخليجي قد شهد خلال السنوات العشر الأولى من حياة دولة الامارات تحولات جذرية في ميزان القوى الذي يحكمه ، كما في نفوذ الأقطاب الثلاثة القادرة على تعديل توازنه ، وفي علاقات كل واحد منها مع الاثنين الآخرين ومع النظام المحلي بأكمله . ويمكن القول أن التحول الثوري في إيران قد أدى فعليا إلى إنسلاخ أيديولوجي وسياسي لهذا البلد عن

---

(١١) في مقابلة في: **النهار العربي والدولي** ، ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٠ .

بعض التحالفات التي كان الشاه قد صاغها (مع عمان وبعض الامارات مثلا) ، وإلى تحويله أكثر إلى مصدر خوف على الأنظمة الحاكمة ، منه إلى حليف ممكن . بالمقابل ، لم يكن التنسيق بين الطرفين العربيين المقابلين يوما بالمستوى الذي بلغه خلال السنتين الأخيرتين . لكن إندلاع الحرب الفعلية بين العراق وإيران ، رفع مجددا حدة الاستقطاب الاقليمي ، بينما سمح للقطب الثالث (السعودية) بهامش مناورة أفضل إزاء الدول الصغيرة[١٢].

إن هذا التحول الجذري في صيغة التعامل المحلية كان لها آثار مهمة على وضع دولة الامارات . ويمكن القول أن هذه استفادت من ضعف علاقتها بالنظام الايراني السابق (بعكس عمان) ، ومن بعدها عن ساحة المعركة . أما على الصعيد الداخلي ، فقد سمحت التطورات الأخيرة بهامش مناورة أوسع للطرف الأول في الاتحاد ، على الأقل إزاء الامارات المتجاوبة تاريخيا مع التطلعات الايرانية . إلا أن هذا الطرف بدا أكثر تأثرا بالضغوط العربية المباشرة (السعودية) ، أو المباشرة وغير المباشرة من خلال إمارة أم أخرى (العراق) . من هنا يمكن القول أن تحولات النظام المحلي أدت إلى نتائج مزدوجة ، لا يمكن حاليا الجزم بمحصلة تأثيرها على الاندماج الداخلي .

ثالثاً ـ النظام الأقليمي

(أ) بدأت المرحلة الانشائية لدولة الامارات العربية ، بعد أشهر قليلة من هزيمة سنة ١٩٦٧ ، التي شكلت ولا شك حدا فاصلا في تاريخ المنطقة . لذلك فقد تمت المفاوضات المتعلقة بالاتحاد ، ثم قام الاتحاد نفسه وميزان القوى في النظام الاقليمي يميل لغير صالح قوى التغيّر والاستقلال . وإن كان يمكن الاستدلال من أزمة إنشاء دولة الكويت سنة ١٩٦١ ، لكان الاستنتاج أن دولة الامارات نشأت في ظروف غير مؤاتية تماما لاستقلالها أو حتى لاندماجها الداخلي . إن حظ الدولة الجديدة ، بعد الرحيل البريطاني ، كان يكبر بتوثيق قوي لعلاقتها بطرف إقليمي قوي خارج النظامين المحليين اللذين يشكلان جوارها الطبيعي الأول والأكثر تأثيرا . فإيجاد قوة توازن الطرف المسيطر في نظام الجزيرة المحلي ، أو البحث عن حليف خارجي سمح للدولة بتوسيع هامش المناورة في دائرة أوسع من تنافس الأقطاب الثلاثة في النظام الخليجي ، كانا ليؤمنان لدولة الامارات موقعا إقليميا أفضل بكثير . لكن الدولة نشأت في ظروف غير مؤاتية . فالشروط الاقليمية التي برزت غداة حرب ١٩٦٧ لم تكن الأفضل للدول الصغيرة في المنطقة لعدد من الأسباب . **أولا** لقد اتجه النظام الاقليمي في الشرق الأوسط بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى مزيد من التفكك إلى نظم فرعية ، إستقلال الواحد عن الآخر نما تدريجيا . فبعد أن كانت المواجهة الثنائية واضحة ، على الأقل بين ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، أدى إنهيار الزعامة المصرية سنة ١٩٦٧ ، إلى قيام نظم محلية ، تضاءل فيها النفوذ المصري حتى كاد ينحصر ، غداة حرب ١٩٧٣ في الصراع العربي الاسرائيلي لا غير . وكان من نتيجة ذلك **ثانياً** ، أن نمت قدرات القوى المهيمنة في النظم الفرعية . الواقع أن أقطابا محلية حاولت ، واستطاعت إلى حد ما ، الاستفادة من أفول نجم القيادة المصرية لممارسة مزيد من الضغوط على الدول الصغيرة المحيطة بها . وكان من سمات المرحلة التي بدأت ، **ثالثاً** ، أن دور القوى غير العربية في النظام الاقليمي ، كقوى رادعة ، ضاغطة أم مبادرة حسب الظروف ، قد تضاعف وازداد تأثيره . ونحن نعني بذلك أساسا كلا من إيران وإسرائيل .

---

(١٢) وقد يكون قيام مجلس التعاون الخليجي إحدى نتائج هذا التطور .

وجدت دولة الامارات نفسها إذن سنة ١٩٧١ في وضع إقليمي صعب نسبيا للدول الصغيرة ، وهي مثالها . فهي في موقع معاد للقوتين الاقليميتين الصاعدتين (إيران وإسرائيل) وهي في موقع الدفاع عن النفس إزاء نمو دور القوى الاقليمية العربية الجديدة . وهذا ما يفسر برأينا إلى حد بعيد ، إلى جانب عناصر أخرى ، الوضع المتفاوت لدولتين مثل الكويت ودولة الامارات في النظام الاقليمي . فالكويت « تدين بوجودها وبقائها لفعالية وحيوية النظام الاقليمي العربي ، بل وربما يفوق دينها لهذا النظام وحاجتها إليه دين منظمة التحرير الفلسطينية له . فالكويت ظهرت طرفا في النظام خلال مرحلة من أقوى مراحل تطور هذا النظام ، ومن هذه القوة ، ونتيجة لكثافة التفاعلات العربية ، ضمنت سلامتها ، وظلت حاجتها إلى النظام العربي ككل حاجة متزايدة ، لأنها كانت جزءاً متميزا في محيط من الدول والدويلات لم تبدأ إحداها بعد الطريق الذي سلكته»[١٣].

(ب) دولة الامارات العربية المتحدة ، جزء من الأمة العربية . لكن علاقة الجزء بالكل ، بالنسبة لهذه الدولة ، كما بالنسبة للدول العربية الأخرى ، تتميز بعدد من الخصائص المحددة . الاشكالية الأساسية هي في أن الدولة التي قامت ، نشأت على تجميع عدد من البنى ما قبل ـ الدولية التي هي في الوقت نفسه « مطوقات » (enclaves) حماها التدخل الخارجي إجمالا من التوحد ، وربطها معا تحت علم واحد وفي دستور واحد . إن إرادة الاتحاد هذه ، هي ولا شك خطوة إيجابية قيّمة على طريقِ الاندماج العربي . لكن إعادة تقويمها تاريخيا تحمل بالضرورة على تعديل هذا التقويم .

يصعب القول من جهة أولى أنه كان ، أمام المشيخات السبع المعنية خيار آخر . كان يمكن على الأرجح لامارات كأبو ظبي أو ربما دبي ، أن تتبع طريق كل من قطر والبحرين . ولكن ماذا عن الامارات الأخرى ؟ هل كان يمكن سنة ١٩٦٨ ، هل يمكن اليوم تصور وجود دولة بالمعنى الحديث في الفجيرة أم في أم القيوين ؟ إن قيام إتحاد ما ، كما في اليمن الجنوبية ، كان أمرا لا مناص منه ، بمجرد رحيل بريطانيا . أما التفاوض فكان يمس منذ الأساس ، شكل الاتحاد أو هوية الامارات « القوية » التي ستتمسك بالمشروع ، ولن تتبع هوى « الاستقلال » .

ولكن ما أهم هو في سبب وجود هذه المشيخات نفسها سنة ١٩٧١ ، أي سبب إستمرارها التاريخي ، وبتحديد أكثر سبب « مقاومتها » للحركات التوحيدية . لا شك أن عناصر الجواب على سؤال كهذا عديدة ، لكن العنصر الأساسي ، وبنظر بعضهم ، شبه الأوحد ، هو الارادة الخارجية ، البريطانية تحديدا . ففي تاريخ الخليج ، إمارات ومشيخات ذات تاريخ أطول وسطوة أكبر ، ومدن ـ دول مهمة لعبت أدوارا جليلة . وهي اليوم منسية أو مندمجة في دول أخرى (كالبصرة وهرمز وصراف) .

لكن أيّا من القوى التوحيدية (الايرانية ، العراقية ـ المملوكية ، الوهابية ، العمانية وطبعا العثمانية) لم تبد قدرة على فرض وجود إندماجي على طول الساحل الجنوبي للخليج ، بالرغم من المحاولات المتعددة في هذا الاتجاه . إزاء هذا الواقع ، وجدت بريطانيا نفسها تدريجيا في موقع هذه القوة . لكن وجودها الفعلي لم يكن يسمح لها بتعدي مستوى الاعتراف بوجود ونفوذ القوى الاقليمية العظمى ، إلى مستوى التحالف مع قوة أقليمية مهيمنة واحدة . من هنا ، « في منعها حل

---

(١٣) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٩٨ .

الصراعات من خلال قيام دولة أقليمية محلية قادرة ، ساهمت بريطانيا في نمو وضع تعايشت فيه مجموعة من القوى الصغيرة تحت المظلة البريطانية[١٤] .

لا نبغي هنا على الاطلاق إعادة كتابة تاريخ المنطقة ، والمراجع عنه عديدة ، وأفضل فأفضل ، إنما أردنا إستخلاص عدد من العبر التي ما زال لها وزنها في الوقت المعاصر .

(ج) لقد حاولت قيادة هذه الدولة الخروج من المأزق التكويني باعتماد سياسة عربية تضعها في رأس دعاة الوحدة بين العرب . وهي في ذلك تتبع خطا منتظرا لكل دولة هي في وضعها . من هنا ، تعتبر دولة الامارات الخلافات الاقليمية ، خصوصا بين العرب ، من العناصر المضرة بأمنها الذاتي . فالانفراط في عقد التضامن ، وإعادة الحدة إلى المحاور الاقليمية في تثبيت عملية إستقطاب الدول الصغيرة (وهي عملية لم تتوقف يوما ولو تفاوتت كثافتها من مرحلة إلى أخرى) يؤديان طبيعيا إلى إزدياد الضغوط المتناقضة على الدول الصغيرة . فلا عجب إن قال رئيس الدولة (١٥/١١/١٩٧٧ بعد الاعلان عن مبادرة السادات) ، « إننا ننظر بقلق عميق لتصاعد الخلافات بين بعض الدول العربية الشقيقة » هذا القلق يرده رئيس الدولة ، « لما تؤدي إليه من إضعاف للموقف العربي في مواجهة الخطر الصهيوني » . ولكن الأحرى الاشارة أيضاً لما سببه إنفراط حلف ١٩٧٣ من ضغوط على الدول الصغيرة ظهرت ملامحها في عدد من الدول الخليجية من خلال الاغتيالات ذات البعد الاقليمي الواضح ، كما من خلال الحرب الأهلية في لبنان .

ويميل حكام الدول الصغيرة إجمالا إلى طرح الوحدات الكبيرة بمقابل الضغوط الالحاقية والتوحيدية الصادرة من الجوار المباشر . في هذا الاطار لوحظ مثلا أن دول أوروبا الشرقية الصغرى تبدو أكثر حماسا من الاتحاد السوفياتي للجنة الاقتصادية الخاصة بأوروبا ، للتعاون الأوروبي الشامل ، كما لنظام الأمم المتحدة . وقد استعملت عدد من الدول العربية الصغرى بنجاح الدعوة للوحدة العربية الكبرى كسلاح دعاوي وسياسي يرجى منه تخفيف حدة جار واحد قوي (لبنان ، الكويت ، تونس ، منظمة التحرير الفلسطينية ....) . وقد سئل رئيس الدولة في الامارات : « ما هي الجهود التي تبذل لتوسيع قاعدة الاتحاد بانضمام قطر والبحرين إليه ؟ » فأجاب : « نحن لا نريد الالحاح على إخواننا في قطر والبحرين . ومن دواعي سرورنا أن ننضم مع إخوتنا في كل دول المنطقة والدول العربية الأخرى في إتحاد واحد ودولة واحدة لأننا أبناء وطن عربي واحد ومصيرنا واحد »[١٥].

أدى حدثان إقليميان بارزان تمّا تدريجيا خلال سنة ١٩٧٨ إلى تعديلات مهمة في ميزان القوى الأقليمي كان لها ، بالاجمال ، تأثير إيجابي على الاندماج الداخلي في دولة الامارات . فانتصار الثورة الايرانية من جانب ، وتفرد مصر في إتفاقيات كمب ديفيد من جانب آخر ، دفعا كلا من العراق والسعودية إلى مزيد من التعاون . وقد أدى هذا التعاون إلى إنخفاض فعلي في إمكانيات إستفادة عدد من العناصر المكونة للاتحاد من التنافس المستمر بين الأقطاب الاقليمية لمواجهة التيار التوحيدي الداخلي . واستطاعت أبو ظبي فعلا ، ودولة الامارات إجمالا أن تستفيد من الاجماع العربي الذي برز في نهاية سنة ١٩٧٨ ، وفي صورته الأوضح في الخليج ، والذي قام

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٥ وأيضاً أنظر : محمد الرميحي ، « الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي » ، **القومية العربية في الفكر والممارسة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٤٤٣ ـ ٤٧٣ .

(١٥) **الاتحاد** ، ١٤ تموز / يوليو ١٩٧٧ .

على رفض الاتفاقيات ، وقطع العلاقات بمصر[١٦] ووقف المساعدات الاقتصادية (توقفت هيئة الخليج عن دعم مصر في ٩ أيار / مايو) وإنهاء هيئة التصنيع الحربي كوجود قانوني (في ١٤ أيار / مايو) . كما قام أيضاً على رفض التواجد العسكري الأمريكي المباشر ، وعلى حذر شديد إزاء التطلعات الايرانية الجديدة .

(د) ويرجى طبعا من العائدات النفطية ، وهي إلى حد ما ، سبب وجود الدولة ، أن تساهم أيضاً في تعديل موقع هذه الدولة ضمن النظام الاقليمي . وتشكل المساعدات للدول الأخرى ، الصادرة عن أبو ظبي طبعا ، إمتدادا طبيعيا للمساعدات المقدمة للامارات غير النفطية العضوة في الاتحاد ، كما هي تجسيد لسياسة مد اليد ، وتجنب استعداء أي طرف إقليمي قوي ، التي تتبعها الدولة ، وبالفعل أي دولة صغيرة إجمالا . لهذا ، فإن الدولة هي في المرتبة الأولى من الدول المقدمة للمساعدات المالية ، إن صنفت اللائحة على أساس نسبة المساعدة لسكان البلد . وهي قدمت ما يعادل ٢٠ بالمائة من مساعدات الدول الأعضاء في الأوبك لدول العالم الثالث (السعودية ٤٠ بالمائة ، الكويت ١٨ بالمائة) . وتتجه هذه المساعدات بصورة أساسية نحو الجوار الجغرافي المباشر ، مما يشير إلى قلق تحسين الموقع الاقليمي للدولة ، وكانت الكويت ، في فترة ظهورها الصعب على الساحة الاقليمية سنة ١٩٦١ قد قدمت مثالا واضحا على هذا القلق . ليس عجيبا بعد ذلك أن يكون صندوق أبو ظبي قد أنشىء أساسا لدعم الأقطار العربية ، ولم توسع قاعدة نشاطه الجغرافية إلا سنة بعد ذلك . وبالرغم من هذا التوسيع ، فقد ذهبت ٨٥,٥ بالمائة من القروض التي قدمها الصندوق (معدل السنوات الخمس الأولى من حياته) إلى أقطار عربية (المرحلة نفسها ، النسبة ٥٩,١ بالمائة للكويت) .

(هـ) ويمكن القول خلاصة أن دولة الامارات دخلت الوجود القانوني المستقل في نظام إقليمي يميل بقوة إلى التفكك إلى نظم محلية تهيمن عليها قوة أم قوى طموحة . لذا إندفاعها نحو توسيع علاقاتها الاقليمية ، من خلال المساعدات وسياسة مد اليد (وفتحها) ، وهو منحى وثّق دون شك علاقاتها ، وأعطاها إمكانيات أفضل للاستفادة من الجوار غير المباشر . إلا أن تثمير توجهها العربي لاقى باستمرار صعوبات كبرى من جراء عدم وجود قطب عربي قادر على تثمير هذا التوجه ، خصوصا بعد سنة ١٩٧٧ ،ومن جراء ضعف معيار الانتماء العربي غداة هزيمة ١٩٦٧ ، كما بسبب الارتباك الذي ولده في أكثر من مرة ، شكل الدولة المركب . لذا كان إنحيازها يشبه الشامل على المواقع السعودية أكبر أهمية من توجهها العربي ، في عصر أزمة التيار القومي . ومما يزيد الأمر صعوبة الاشكال البنيوي الأساسي في بنية الاتحاد ، فهو خطوة نحو الوحدة ، ولكن لبنى حماها النظام الدولي من التيارات التوحيدية المحلية .

إن عدم إتخاذ خطوات سنة ١٩٧٣ النفطية شكلا بنيويا دائما ترجم عمليا في فصل مستمر ، يستفيد منه الغرب (وإسرائيل) بين نظامين محليين : الخليج من جهة والصراع العربي ـ الاسرائيلي من جهة أخرى . إن استمرار عزل هذين النظامين هو أحد أشكال أزمة القومية العربية الحالية ، وهو الذي يحفظ دول الخليج نسبيا من إنعكاسات مأزق النظام المحلي الأكثر تأثيرا في الساحة الاقليمية ، أي الصراع العربي ـ الاسرائيلي . إن الأقطار العربية الأكثر قدرة للتأثير في النظام الدولي في وضعه الراهن ، هي الأقطار المصدرة للنفط ، وهي تحديد الأقطار

---

(١٦) **الامارات** ، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٧٨ .

الأقل إنخراطا في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ويمكن النظر إلى دعمها كثمن تدفعه للبقاء خارج الصراع الفعلي ، لا كشكل من أشكال إنخراطها فيه .

رابعاً ـ النظام الدولي

(أ) وضعت دولة الامارات العربية نفسها حتى اليوم ، في موقع المتعامل مع جزء من النظام الدولي لا كله ، مما يضيق دون شك هامش مناورتها إزاء القوى الاقليمية الأكثر تأثيرا . فعدم تعامل الدولة فعليا مع الاتحاد السوفياتي ، يفقدها مصداقية كبيرة ، خصوصا إن كان التفسير الأكثر شيوعا للأمر ، رضوخ غير مرغوب به فعليا لرغبات الأخ السعودي الكبير . وأيا تكن صحة هذا التفسير ، فإن تأثيره كبير على اعتراف الآخرين باستقلالية الدولة .

الواقع إن التعامل الجزئي مع النظام الدولي ليس أمراً جديداً بالنسبة للعناصر المكونة للاتحاد . لقد كانت بريطانيا في السنوات التي سبقت نشوء الدولة مباشرة الطرف الدولي شبه الوحيد في تعامله مع الامارات . ويمكن التأكيد ، أنه خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، « كان التراجع في النفوذ البريطاني في منطقة الخليج غير متكافىء ... فبينما شهدت المنطقة الشمالية من الخليج تراجعا تدريجيا في النفوذ البريطاني ، شهدت المنطقة الجنوبية منه تزايدا في هذا النفوذ . فقد تدخلت بريطانيا في الخمسينات عسكريا في عمان وفي الامارات ولم يبدأ النفوذ البريطاني بالأفول إلا قبل إعلان القرار البريطاني بالانسحاب بقليل »[١٧] . والواقع أنه كان لبريطانيا دور أساسي في تثبيت تراث التعاون الحديث بين الامارات بدءا بمجلس ١٩٥٢ إلى مجلس إنماء سنة ١٩٦٥ وإنتهاء بالاتحاد نفسه . إن إحدى النتائج الأساسية للهيمنة البريطانية كانت تحديدا ربط الامارات بجزء صغير واحد من النظام الدولي ، بل بإحدى قواه دون غيرها . لهذا أمكن تفصيل أوج النفوذ البريطاني في الخليج كالتالي : « في صيف ١٩١٩ ، كان النفوذ البريطاني في منطقة الخليج في ذروته . لم يكن هناك من منافسين دوليين . والأقطار الاقليمية كانت مرتبطة جميعها ببريطانيا (إيران ، العراق ، السعودية) وكانت بريطانيا تسيطر على الدويلات المحلية الاخرى في المنطقة »[١٨] .

ومن تلك المرحلة ، برز التمييز الواضح بين النشاطات التجارية والنشاطات السياسية ـ العسكرية للقوى الدخيلة الأخرى ـ في ٥ أيار / مايو ١٩٠٣ أجاب اللورد لانسدون ـ وزير الخارجية البريطاني ـ على سؤال في مجلس اللوردات ، بقوله : « إنني لا أعتقد أنه علينا أن نركز جهودنا على منع التجارة الشرعية للقوى الأخرى في الخليج ... غير أنه علينا النظر إلى إقامة قاعدة بحرية ، أو مرفأ محصن في الخليج الفارسي من قبل أي قوة غيرنا ، كتهديد خطير للمصالح البريطانية ، وعلينا أن نقاومه بكل ما لدينا من وسائل »[١٩] .

يمكن إيجاز سياسة دولة الامارات في النظام الدولي بالرضوخ الفعلي لشكل جديد من أشكال

---

(١٧) In A. J. Cottrel, ed., **The Persian Gulf States, A General Survey** (Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1980), p.67.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

(١٩) النص الأصلي منشور في :

Hurewitz, **The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record,** vol. 1: **(1535- 1924),** (New Haven and London: Yale University Press, 1975), p.506.

مقولة لأنسندون : إقصاء الاتحاد السوفياتي والصين عن الخليج ، مع إمكانية التعامل التجاري المحدود معهما . الامارات بهذا جزء مما كان يسمى « بالعالم الحر » ، أي واقعيا من دائرة النفوذ الغربية ، والأميركية خصيصا . ولكن كيف يمكن إيجاز الموقف السوفياتي ، وهو القائد ، لجزء كبير من النظام الدولي ، من هذا الموقف الاقصائي الاماراتي ؟ الواقع إن هذا السؤال يدخلنا في خضم الخلافات الكبيرة بين المراقبين حول أهداف الاتحاد السوفياتي في الخليج ، التي تتداخل فيها العناصر الأيديولوجية ، والاستراتيجية والنفطية ، في صورة أصبحت شديدة التشويش منذ التدخل السوفياتي في أفغانستان . فلنحاول بسرعة ، الادلاء بدلونا .

(ب) يصعب القول أن هناك سياسة سوفياتية خاصة بدولة الامارات العربية . إذ يبدو في المجمل أن موسكو قد سارعت للاعتراف بأن الدولة التي نشأت سنة ١٩٧١ ، هي بالضرورة عنصر تابع في النظامين المحليين الناشطين : الجزيرة من جانب والخليج من جانب آخر . من هنا ، فإن كان هناك من سياسة سوفياتية إزاء الدولة ، فالأحرى أن تحلل كتنويعة ، على الأرجح ثانوية ، في سياسة موسكو إزاء مجمل المنطقة . وفي هذا المجال ، يبدو ضروريا الاشارة إلى أن ولادة الدولة الجديدة قد تزامنت فعليا ، في الأشهر الأولى من عقد السبعينات ، مع الاشارات الأولى إلى أزمة النفط العالمية ، آخذين بعين الاعتبار أن الاتحاد السوفياتي ، لم يزل على رأس لائحة منتجي النفط في العالم ، وأن حاجته لاستيراد النفط ، إن لم تكن مؤكدة ، فهي على الأقل موضوعا مثيرا للنقاش الحاد منذ ١٩٧٥ على الأقل[٢٠] .

إن نمو القوة البحرية السوفياتية ، ثم ثورة النفط (وموقع موسكو منها كمنتج كبير ، كمصدر مرموق ، وكمستورد محتمل) ، ومن ثم أحداث إيران وأفغانستان هي العناصر المؤثرة على المسار السوفياتي . يبدو لنا أن الهدف الاستراتيجي الطويل الأمد للسياسة السوفياتية في الخليج ، هو تحييده نفطيا وإستراتيجيا ، بحيث يصبح النفوذ السوفياتي تدريجيا ، موازيا للنفوذ الغربي . إلا أن موسكو تعرف ولا شك أن مثل هذا الهدف ليس قريب المنال ، إن بسبب طبيعة وتوجهات السلطات القائمة أو بالنظر للأهمية القصوى التي تحتلها المنطقة لاقتصاد ومستقبل الدول الصناعية الرأسمالية الأساسية ، خصوصا اليابان وبعض دول أوروبا الغربية[٢١] .

إن ما يمكن أن يكون هدفا سوفياتيا على المدى القريب ، هو علاقة بدولة الامارات شبيهة بالتي كانت تقوم مع إمام اليمن لعقود طويلة أو بالتي تربط موسكو بالكويت . لقد وقع السوفيات سنة ١٩٢٨ إتفاقية صداقة وتجارة مع إمام اليمن ، وحاولوا التقرب من السعودية لسنوات طويلة إنطلاقا من مبدأ أن سلالتي حميد الدين وآل سعود أكثر استقلالا عن البريطانيين والغرب إجمالا من مشيخات الخليج أو من القوى الهاشمية . من هنا الموقف المؤيد للرياض في أزمة البريمي

---

(٢٠) يصعب علينا هنا الخوض في تفاصيل هذه المسألة . فلنكتفي بالاشارة إلى الموقفين المختلفين ، الأول مبني على تقريرين لوكالة المخابرات الأمريكية (سنة ١٩٧٧ ثم سنة ١٩٨٠) ، ثم استعمالهما بكثرة في الصحافة والدراسات ذات المصدر العربي وخلاصتهما أن الاتحاد السوفياتي يلاقي في عملية إنتاج النفط في سيبريا مصاعب مالية وتقنية لن يستطيع التفوق عليها في المستقبل القريب مما سوف يحمله على استيراد النفط . والثاني مبني على رأي مناهض ، متفائل بقدرات الاتحاد السوفياتي ، وينشره أقلية من الباحثين بقيادة معهد بتروستدس السويدي النشيطة .

(٢١) لموقف مماثل ، أنظر دراسة ماك لورين في : M. Mughisuddin, ed., **Conflict and Cooperation in the Persian Gulf** (New York: Praeger, 1977), pp.116- 139.

(١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) ، فالمطلوب كان ، في تلك المرحلة ، هو الحد الأدنى من الاستقلالية بوجه لندن فواشنطن .

لكن دولة الامارات ، لم تظهر للوجود في تلك المرحلة الاستثنائية من التاريخ العربي حيث كادت السعودية أن تقيم علاقات ديبلوماسية مع موسكو ، وحيث كانت صحف جدة تتحدث بحرية عن « الاستعمار البريطاني » . آنذاك فتحت سفارات سوفياتية في ليبيا الملكية (١٩٥٥) واليمن الامامية (١٩٥٦) بل لاحقا في الكويت والأردن (١٩٦٣) . وفي ١٩٦٣/١١/٩ وقعت موسكو مع الكويت الحديثة الاستقلال إتفاقية تعاون إقتصادي وتقني في مجالات صيد السمك وتكرير مياه البحر ومكافحة التلوث والتدريب المهني .. لم تقم دولة الامارات في تلك المرحلة ، بل ١٤ شهرا بعد وفاة عبد الناصر ، بينما كانت موسكو قد بدأت تخطط ، لا لمزيد من التوسع في نفوذها بل للدفاع عن مواقعها المهددة . وعندما سقطت بعض هذه المواقع ، وتزامن ذلك مع بروز سريع مدهش لنفوذ الدول النفطية ، حاولت موسكو التأقلم مع الواقع الجديد فاستبدل شعار مواجهة « الدول الرجعية » تدريجيا ، بصورة متسقة تضاءلت في صياغتها أهمية الخيارات الأيديولوجية الداخلية للدولة المعنية . فتم الاعتراف بسرعة بدولة الامارات بينما توصلت موسكو إلى توقيع صفقة سلاح مع الكويت ، بل أخذت موسكو المبادرة في ١٩٧٢/٩/٢٧ بتوجيه برقية تهنئة للملك فيصل بمناسبة اليوم الوطني السعودي. وفي خطوة متقدمة نحو دول النفط المحافظة تبنت موسكو تدريجيا مقولة «التضامن العربي» غداة حرب ١٩٧٣، ورأت فيه سلاحاً ضد الغرب، ناجعا. وقد بلغ هذا التقارب ذروته حين اتهمت وكالة تاس وكالة المخابرات الأمريكية باغتيال الملك فيصل . وفيما يخص الامارات ، فإننا لا نشهد تحركات خاصة بها دون غيرها من الخماسي النفطي غير المعترف بموسكو (السعودية ، عمان ، قطر ، البحرين) إلا أن موسكو أيدت قيام الاتحاد واعترفت بسرعة بالدولة الجديدة ورحبت في ١٩٧٥/١٢/٢ بفقرة في خطاب الشيخ زايد تدعو إلى الصداقة مع كل دول العالم الصديقة بما فيها الاتحاد السوفياتي[٢٢].

وقد استفادت دولة الامارات ، كأعضاء أوبك الآخرين ، من تأييد الاتحاد السوفياتي لها . ففي المرحلة المبتدئة في ١٩٧٣/١٠/٦ ، أصبحت موسكو تتحاشى التفريق داخل الأوبك بين « التقدميين والرجعيين » لتندد بـ« سعي الاحتكارات النفطية إلى إستغلال كل محاولات الشعوب الدفاع عن حقوقها المشروعة ونضالها من أجل إستقلالها الوطني وتحقيق سيادتها على مواردها الطبيعية إلى استغلال كل ما ذكر لزيادة أرباحها » . وهي دعت أوبك لاحقا إلى أن تتفهم « أن نضالها ضد التسلط يلقى التفهم والدعم الفعلي من قبل دول الأسرة الاشتراكية » .

ثم أتت إتفاقية كمب ديفيد لتعطي مبررا جديدا لموسكو للتقارب مع مجموعة هذه الدول ، بدءا بالترحيب بمشاركتها النشطة في قمة بغداد . إلا أن « حملة الملاطفة » كانت مركزة للغاية على السعودية ، وفي ذلك إعتراف سوفياتي ضمني أن الرياض ، كما يقال ، تملك « مفاتيح » النظام

---

(٢٢) أصبحت المراجع عن موقف موسكو من المسألة النفطية عديدة جدا . سنكتفي هنا بالاشارة إلى أحدها ، بالنظر إلى المستوى الرفيع لمصادره الوثائقية (وإلى مصدره الاسرائيلي) ، وهي دراسة سبيكلر في Y. Roi ,ed.. **The Limits to Power** (London: Croom Helm, 1979), pp.96- 126. كما يمكن للقارىء أن يعود إلى سلامة ، « السعودية في سياسة موسكو العربية »، **دراسات عربية** ، السنة ١٥ (آب/ أغسطس ١٩٧٩) ، العدد ١٠ ، ص ٢٧ ـ ٤٩ .

الفرعي . كان يمكن طبعا إتباع تكتيك مختلف بأن تحاول موسكو اختراق المجموعة من خلال الدول الصغيرة لا من خلال الدولة الكبرى في النظام الفرعي . لكن موسكو إختارت ، خط محاولة الولوج إلى النظام الفرعي من مركزه لا من أطرافه ، لتقديرها ، على الأرجح ، أن إثارة شكوك حول إحترام الدول الصغيرة المستتبعة لقاعدة عدم التعامل مع السوفيات ، كان يؤدي إلى نتيجة عكسية ، بحيث تضطر الدول الصغيرة إلى مزيد من التعبير عن ولائها للدولة الكبرى (السعودية) . ويشير هذا التكتيك السوفياتي ، المتجاهل إجمالا لامارات الخليج نفسها (خارج الكويت طبعا) إلى إعتراف بمدى قوة الهيمنة السعودية عليها . فإن أدى التكتيك الأول إلى لا نتيجة أو إذا بدا أن هذه الهيمنة قابلة للضعضعة ، يمكن تصور عودة موسكو إلى التكتيك التقليدي ، القاضي بمحاولة الولوج عن طريق الأطراف (اليمن طبعا ، وبعض الامارات إن أمكن) .

أما الهدف من المناورة فهو طبعا إضفاء شرعية قانونية وسياسية ، (تترجم إن أمكن بإقامة علاقات دبلوماسية) على الوجود السوفياتي في المنطقة . قد يرافق ذلك إتفاق تقني هنا ، أو إتفاق تجاري هناك ، إلا أن الجانب الشكلي من الاعتراف يبدو أساسيا في هذه المرحلة .

ومن الأمور الطريفة تبرير المسؤولين في دولة الامارات لعدم وجود علاقات مع الاتحاد السوفياتي بالقول : « نحن دولة فتية ولم يمر بعد الوقت الكافي لاقامة علاقات مع جميع الدول وعلينا أن ننتظر حتى نكمل بناء بيتنا قبل أن نستقبل الضيوف » . ليس في هذا التبرير أي موقف مبدئي سلبي من العلاقة مع السوفيات بقدر ما هو إخراج لموقف سلبي حالي أسبابه خارج الحدود . غير أن أياما قبل نهاية ١٩٧٩ ، دخل حوالي ١٠٠٠٠٠ من الجنود السوفيات أفغانستان وبدأ الحديث بجدية ، بل بقلق ، عن إمكانية إستفادة موسكو من الأوضاع الداخلية غير المستقرة في إيران للولوج إلى الخليج ، وتوالت التصريحات عن « مأساة الشعب المسلم » في أفغانستان كما عن ضرورة حماية الخليج ، ماذا كان موقف دولة الامارات من كل هذا؟ عبّر رئيس الدولة عنه بقوله: «إن على العالم أن يعلم بوضوح أن دول الخليج ليست في حاجة لاي حماية وهي ترفض التحالفات العسكرية وأن مسؤولية حماية المنطقة تقع على عاتق ابنائها وهي تحاول أن تعيش في سلام بعيدا عن المواجهات الدولية غير المثمرة » . ماذا عن أفغانستان ، الواقع أن صوتين متميزين سوف يسمعان . الأول ، قد يكون المثل الأفضل عليه ، هو تصريح وزير النفط في الدولة « بأن هدف التدخل السوفياتي هو نفط الخليج ، وان ما تسعى إليه موسكو فعليا ، هو الوصول إلى آبار النفط والسيطرة عليها (١٣/١/١٩٨٠) » . ويتشابه هذا الموقف القاسي من مواقف متكررة عبر عنها الشيخ أحمد زكي يماني . أما الصوت الآخر ، فكان صوت رئيس الدولة الذي اتخذ موقفا متشائما من إمكانية تغيير سير الأمور في افغانستان ، كما أنه مال إلى التخفيف من أهمية الموضوع بمجمله : « ... إن ما حصل هناك له مقدمات وخلفيات منذ عهد الملك وليس منذ تولي الرئيس الحالي لأفغانستان أو من كان قبله .. سبق أن عبرنا عن استنكارنا للغزو السوفياتي الذي تعرضت له أفغانستان لأنه يمثل تحديا صارخا للأمة الاسلامية واستخفافا بالغا بالاسلام والمسلمين ، ولا شك أن استنكارنا شيء جديد وأن ما وقع في أفغانستان سابق وقديم بدأ برحيل الملك وتصاعد الوضع خطورة . وكان من الأفضل أن تتم مواجهة هذا الوضع منذ البداية وقبل أن يستفحل ويزداد سوءاً »(٢٣) .

---

(٢٣) أنظر : « حديث صحفي خاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة حول عدد من القضايا الهامة ،» **مجلة دراسات الجزيرة العربية والخليج** ، العدد ١٩ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، =

(ج) مع الولايات المتحدة ، العلاقة الاقتصادية بالاتحاد ، أهم بكثير منه على المستوى السياسي . فدولة الامارات ، التي تنتج ما يقارب المليوني برميل من النفط يوميا ، ليست دولة عادية بالنسبة للدولة الأكثر استهلاكا (بكل المقاييس) للنفط في العالم والأكثر إنخراطا (سياسيا ، ومن خلال الشركات) في النظام النفطي . ثم أن الجزء الأكبر من ودائع الدولة بالعملات الأجنبية هي بالدولار ، كما بلغت واردات الدولة من المنتجات الأمريكية سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، مبلغ نصف مليار دولار أمريكي ، بينما يمثل النفط المصدّر من دولة الامارات إلى الولايات المتحدة ٤,٥ بالمائة من الواردات النفطية الأمريكية .

إلا أنه يمكن لدولة الامارات أن تعبر عن نفس الاحراج الذي يبرز في تصريحات معظم الأقطار العربية النفطية ، حتى السعودية ، حول تركيز واشنطن على العلاقات الاقتصادية بهذه الأقطار دون أخذ بعين الاعتبار فكرة تطوير العلاقات السياسية . وقد عبرت الحكومة الأمريكية مؤخرا عن موقفها السياسي والعسكري من الدولة كالتالي : « إن أمن الدول المشاطئة للخليج الفارسي وتطورها المنظم ، أمران مهمان للمصالح القومية الأمريكية لقد أيدت الولايات المتحدة وهي ما زالت تؤيد نمو حكومة فيديرالية نافذة وقدرة دفاعية مناسبة . ولقد لعب القطاع العسكري وما زال دورا مهما في إندماج الاتحاد . كما اتخذت دولة الامارات دورا مسؤولا في التحركات الهادفة نحو تعاون أمني إقليمي بين دول الخليج الفارسي المعرضة كلها للأزمات ، من جراء الوضع الايراني الراهن . إن مصدري السلاح الأساسيين نحو دولة الامارات هم البريطانيون والفرنسيون إلا أننا نرغب في أن نكون إيجابيين إزاء طلبات الدولة المعقولة المتعلقة بحاجاتها الدفاعية . إن برنامج مبيعات السلاح الأمريكية لدولة الامارات يكاد لا يذكر . لكن ، بالنظر إلى نمو التوتر في المنطقة ، فإننا نتوقع مزيدا من الطلبات السلاحية من دولة الامارات ... وحتى الآن ، فإن الأسلحة التي قبلنا ببيعها لدولة الامارات لن تدخل قدرات جديدة للمنطقة كما أن الكميات المباعة لن تكفي لخلق أي تأثير على الحد من الأسلحة . وليس هناك حاجة حاليا لطلب كميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة»[٢٤].

دون الذهاب بعيداً في مجال تفسير النصوص ، يمكن القول إن واشنطن تعترف بميزان القوى الاقليمي ، ترى بوضوح أن الاندماج الداخلي لم يزل غير مكتمل ، حتى في المجال العسكري وأنها تعادي بشكل طبيعي التيارات المعادية للاندماج ، لأن التيار الأساسي في الدولة هو في موقع الصديق ، بينما قد يلجأ الطرف الساعي للانفصال إلى قوى إقليمية معادية لواشنطن لدعمه ، أو حتى للاتحاد السوفياتي . ويمكن القول أيضاً من الناحية المنطقية ، أن واشنطن تنظر بعين الرضى إلى إتباع الدولة للخطى السعودية في المجالين النفطي والسياسي . ثم إن واشنطن ، كما برهن بيتر أوديل ، تتبع في الاجمال سياسة الدفاع عن الأوضاع القائمة في المناطق النفطية ، وعن الحدود التي خلفها الاستعمار في دول العالم الثالث . ويتلاءم هذان التوجهان مع وجود وسياسة دولة الامارات[٢٥] .

= ص ١٥٤ ـ ١٥٧ ، و« حديث صحفي خاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة (مقتطفات) ،» **مجلة دراسات الجزيرة العربية والخليج** ، العدد ٢٣ (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، ص ٢١٢ ـ ٢١٣ .

(٢٤) من مشروع موازنة سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، وسوف تنشره مؤسسة الأبحاث العربية قريبا باللغة العربية في سلسلة « دراسات استراتيجية » .

(٢٥) هناك تفسيران حول الدور المتوقع لدولة الامارات العربية في الحملة التي تشنها الولايات المتحدة للحصول على قواعد عسكرية ثابتة في المنطقة ، والتي عبر عنها كسينجر في الأيام الأولى من ١٩٨١ بقوله : « إن قوة تدخل سريع متواجدة =

يعلب الخيار الأوروبي في هذا المجال ، دورا تنويعيا لأحادية مقولة لانسندون بشكلها الحديث . يظهر هذا عندما يتكلم رئيس الدولة عن « الثقة الكبيرة التي تتمتع بها فرنسا بين دول الخليج »[٤٥] . أو عندما يتكلم عن تلك العلاقة بقوله « الحوار العميق والمتصل والعلاقة الشخصية الطيبة التي تربط بيننا »[٣٦] . بالعكس ، الموقف من الدول الكبرى حاد ، دون أن يشار طبعا إلى عدم التوازن الفعلي بين الدولتين العظميين في منطقة الجزيرة والخليج .

إن لدولة الامارات حرية أكبر واستعداد أقوى للتعامل مع الدول المتوسطة ذات الاهتمامات الاقتصادية الكبرى منه مع الولايات المتحدة . وقد تكون التجارة الخارجية للدولة أحد المؤشرات على ذلك (ولو أنه لا يجب أبدا إعطاء صفة مطلقة لهذا المؤشر) . فقد ارتفع حجم الواردات من الولايات المتحدة من ٢٣٢ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ٥٠١ مليون دولار سنة ١٩٧٧ ، بينما ارتفعت بالمقابل واردات الدولة من اليابان من ٣٢٢ مليون إلى ٩٢٣ مليون دولار ومن ألمانيا الاتحادية من ١١٦ مليون إلى ٤٢٣ مليون دولار ومن بريطانيا من ٢٧٥ مليون إلى ٧٣٢ مليون دولار . هذا وقد حصلت فرنسا في السنتين الأخيرتين على عقود ضخمة في مجال التصنيع والتسلح ، بينما تبدو بريطانيا إجمالا قادرة على الاحتفاظ بموقعها المميز . هذا ولليابان في دولة الامارات ، موقع نفطي وغازي (من خلال إتفاقيات عديدة لا مجال لحصرها هنا) ليس لها في أي بلد خليجي آخر . وقد بلغ حجم صادرات النفط والغاز من دولة الامارات إلى اليابان سنة ١٩٧٧ ، ٢,٤ مليار دولار ، تليه الولايات المتحدة (١,٤ مليار) ففرنسا (١,٢ مليار) .

(د) وفي الواقع فإن تبعية الدولة إزاء النظام الدولي تتعدى بكثير حدود « التبعية المتبادلة » المعترف بها في المرحلة المعاصرة من مسار هذا النظام . وأوجهها عديدة ، ويمكن لكل منها أن يكون سلاحا خطيرا تزيد أهميته ، على تأثير الدولة على النظام النفطي والنقدي ، المتأتي من إنتاج مليوني برميل من النفط يوميا ومن عائداته . فلا تزيد مساحة الأرض المزروعة مثلا عن ٥ بالمائة فيما بلغت قيمة الواردات الغذائية سنة ١٩٧٧ ، ٤٦٥ مليون دولار وهو مبلغ يفوق أكثر من ١٧ مرة المبلغ المماثل لسنة ١٩٦٨ . والرقم يكاد يكون خياليا إن قورن بعدد سكان الامارات المقدر لسنة ١٩٧٧ والذي لم يزد آنذاك عن ٧٠٠٠٠٠ ، مما يعني ٦٦٤ دولارا من الواردات الغذائية لكل فرد . هذا وتخضع مشاريع التصنيع لنفس العوائق التي أصبحت معروفة عن دول الخليج النفطية ككل : منافسة مع مشاريع مماثلة في دول مجاورة ، عدم وجود القدر الكافي من العمالة ، والماء والمواد الأولية ، ضرورة إعتماد التكنولوجيا المستوردة الصعبة التأقلم والتطوير محليا ، عدم ثقة الأطراف الخارجية المطلوب منها المشاركة في فائدة المشاريع الصناعية الخليجية الخ ...

= على بعد ١٠٠٠ كيلو متر من الشرق الأوسط لا يمكن أن تكون سريعة » . الواضح أن هناك تركيز على عمان (نظرا لموقعها ، ولتوقع تجاوبها) ، ربما على البحرين (حيث لم تتوقف « التسهيلات ») وعلى السعودية ، وهي « مفتاح » القبول والرفض ، كما يمكن أيضاً ، في حالات القلق الشديد أن تعيد النظر من موقفها الرافض للقواعد . أما الامارات ؟ هناك تيار أول يقول أن واشنطن تهتم جدا لامكانيات ثبات النظام داخليا قبل اختيار مكان لقاعدة . وهناك تيار ثان يرى إن الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة للحصول على قواعد عسكرية قد دفعتها للضغط على عدد من إمارات الدولة ، للحصول على قاعدة . وقد حدث ، سابقا لغط صحفي حول استعداد رأس الخيمة لتأجير مينائها ، بينما يشير صحافيون اليوم إلى الامكانيات المرفئية الهائلة في دبي ، والتي تتعدى بكثير الحاجة المعقولة إليها (ما مجموعه ١٠٦ أرصفة) .

(٣٦) **الاتحاد** ، ٦ آذار / مارس ١٩٨٠ .

أما الافتقار إلى اليد العاملة ، الماهرة أم لا ، فهو أحد الأشكال الدراماتيكية من التبعية التي تصل في دولة الامارات إلى ما يمكن على الأرجح إعتباره حدودها القصوى العالمية . تفيد دراسة بيركس وسنكلر المعروفة مثلا أن العمالة المحلية في دولة الامارات لا تزيد على ٤٥٠٠٠ من أصل ٢٠٠٠٠٠ مواطن (١٩٧٥) . لذا فإن ٨٥ بالمائة من العمالة أجنبية (٢٩٦٥٠٠ سنة ١٩٧٥) . أقل من ربع العمال الوافدين كانوا سنة ١٩٧٥ عربا ، ١٠ بالمائة من جنسيات مختلفة و٦٥ بالمائة من الآسيويين . والواقع إن دولة الامارات تميزت منذ الأساس بنسبة الآسيويين في عمالتها الوافدة بحيث كان ٥٧ بالمائة من مجمل الآسيويين العاملين في الوطن العربي في هذه الدولة وحدها . لذا فإن ارتفاع نسبة الآسيويين الذي سجل مؤخراً ليس إلا تكريسا ، في دولة الامارات ، لممارسة سابقة ، علما أنه إلى جانب الجنسيات التقليدية (هند ، باكستان ....) ارتفع عدد الآتين من الشرق الأقصى في الخليج من ١٥٠٠٠ لسنة ١٩٧٥ إلى ١٦٠٠٠٠ سنة ١٩٧٩ . هذا وفي دولة الامارات مشروعان على الأقل (جبل علي في دبي والرويس في أبو ظبي) ، سوف يؤديان ، إن تم تنفيذهما ، إلى ارتفاع دراماتيكي في أعداد وفي هوية العمالة الوافدة . فمن المقدر مثلا أن تضم « مطوقة » جبل علي وحدها ٩٣٦٠٠ من العمال الوافدين و١٦٠٠٠٠ من الأجانب المشاركين . ويقدر حجم العمالة سنة ١٩٨٥ في دولة الامارات بأكثر من نصف مليون شخص وهي لن تضم أكثر من ٦٠٠٠٠ من المواطنين . وليس سرا أن غير المواطنين يشغلون في معظم الأحيان أعمالا خطيرة في الدولة ، بل في قواتها المسلحة التي تضم في قيادتها عددا كبيرا من الضباط العرب المعارين ومن الاجانب .

إن في هذا التطويق الفعلي للسكان المحليين بالوافدين ، عربا وأجانب ، إرتهانا عمليا للارادة الخارجية . إن التنوع الكبير نسبيا في جنسيات الوافدين ، يخفف ولا شك من أهمية هذه الملاحظة الأولية ، كما أن تواجد أعداد كبيرة آتية من دول غير مجاورة ، تجعل أمر ارتباط ضغط خارجي بوسائل إضعاف داخلية ، صعبا ، ولو أنه يمكن التساؤل ، بالنظر إلى توتر العلاقات أحيانا مع عمان ، وإلى إحتمالات تطور الوضع في بلوشستان منذ التدخل السوفياتي في أفغانستان ، حول الدور الذي يمكن للبلوش لعبه في الداخل .

(هـ) وإن كان بالامكان التحدث عن خط فكري إستراتيجي في الدولة المركزية ، لأشرنا إلى أنه هناك رفض مبدئي لمفهوم ميزان قوى . فدولة الامارات تؤمن بالتفاهم بين جميع الشعوب المختلفة وصولا لاسعاد البشرية جمعاء . هذا هو الهدف الأسمى ، وهو طوباوي ، ونادر جدا في التخاطب بين الدول . على الصعيد الاقليمي ، « لا تؤمن دولة الامارات بالمحاور العربية » وعلى الصعيد العالمي ، « يجب أن يكون الانحياز دائما إلى جانب الحق والعدالة » . فالمسألة ليست إذن في موازين قوى ، والدولة تتجنب إستعمال سلاحها الوحيد في العلاقات الدولية : « لا ننظر إلى النفط كشيء يستخدم للضغط أو لفرض الآراء على الآخرين لاتباع وجهات نظرنا » . ومن جانب آخر فهي طبعا متحمسة لنزع السلاح ولاقامة العلاقات الدولية على مبادىء المساواة والتعاون بل هي « تدعو إلى عدم التكتل **ورفض الأفكار التي تقول بأن السلام الدولي يمكن أن يستند إلى توازن في القوى**»[٢٧].

ولا يخلو النظر إلى علاقات الشمال في الجنوب من الطوباوية . يقول رئيس الدولة : « الحقيقة

---

(٢٧) مقابلة لوزير الدولة للشؤون الخارجية في: **درع الوطن** ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

أن الدول الصناعية تستنزف بترولنا وثرواتنا وإنطلاقا من ذلك يجب ألا يتحامل الصديق على صديقه بل يجب أن يحاوره ويناقشه في الخلافات حتى تكون العلاقة بين الطرفين متكافئة وعلى أساس الحوار والتفاهم ... انني أطالب الدول المستهلكة للبترول بالقيام بجهد فعال لاصلاح مسار الاقتصاد العالمي حتى يمكن لبعض دول الأوبك أن تستمر في دورها المعتدل ... ويجب أن تكون العلاقات تبادلية بين الطرفين بل علاقات متوازنة بين الجميع وليس بها إجحاف لأي طرف»[٢٨].

خلاصة

يقول ديفيد فيتال : « إن وضع دولة صغيرة ترغب بالاحتفاظ باستقلاليتها وبهويتها السياسية ، لا يخلو من المأساوية »[٢٩] ، والمأساة في أصلها نتاج محاولة ، فاشلة ، لمواجهة أمر لا مفر منه ويمكن توقعه منذ البدء . إن ما حاولنا أن نقوله فيما سبق لم يكن إلا إشارة إلى الأوضاع البنيوية الصعبة لدولة الامارات العربية في النظام الدولي الراهن . ولو أن النفط وموارده ، قد تجنح بالمراقب المنذهل أمامها إلى نسيان ما قبل النفط وما بعده.

كأي دولة صغيرة ، تبدو دولة الامارات شديدة التأثر بجوارها المباشر . وقد قلنا إن ذلك يزداد حدة من خلال إنتمائها إلى نظام محلي أول ذي بنية هرمية (الجزيرة العربية) وإلى نظام محلي ثان ذي بنية تنافسية ـ صراعية (الخليج) كما إلى نظام إقليمي ، من سماته الأساسية في فترة نشوء الدولة وحداثتها ، تفككه التدريجي إلى عدد من النظم المحلية ، وفقدان الدول الصغيرة (كما الكويت سنة ١٩٦١ مثلا) دعم دولة إقليمية غير مجاورة مباشرة تأثير الجوار المباشر ، يؤدي في نتيجته إلى شبه إستقالة للدولة الصغيرة على المستوى الدولي . وقد ظهر بوضوح الآن أن العناصر الاقليمية هي المكون الأساسي لخيارات الدولة النفطية والدولية ـ الشاملة .

وكأي دولة مركبة ، لم يحدد فيها بوضوح الخط الفاصل بين « الداخلي » و« الخارجي » ، تعيش دولة الامارات ، مأساة الازدواجية المستمرة . فتضطر الأجهزة المركزية الناشئة ، والعنصر المكون الهيمني الذي يدعمها ، إلى القبول عن غير قناعة ، بتدخل مستمر للأقطاب الاقليمية في شؤونها الداخلية ، معتمدة على هذا أم ذاك من العناصر الداخلية المكونة .

إزاء هذين العنصرين الأساسيين ، بدت سياسة دولة الامارات ، في جوهرها ، وكأنها تسير وفق القاعدة : « إن التدخل ومقاومة التدخل ، هما مكونا دينامية علاقة دولة صغرى بدول أكبر » . وإذا كان الأمر كذلك ، فميزان القوى بين الدول ، ليس أفضل علاقة يمكن لدولة صغيرة أن تبني عليها سياستها الأقليمية والدولية ، لأن هذا الميزان مائل بالضرورة لغير مصلحتها . لذلك فليس من الخطأ القول بأن « المسلك المميز لدولة صغيرة هو مسلك معادي لمفهوم ميزان القوى » .. فالدولة الصغيرة ، في تحديدها، هي تلك « الدولة غير القادرة، لا على المستوى الاقليمي ولا على المستوى الدولي ، على فرض إرادتها السياسية ، أو على حماية مصالحها الوطنية من خلال ممارسة ضغوط لعبة القوى »[٣٠] . لذا ، تضع الدولة الصغيرة نفسها ، قدر المستطاع ، خارج لعبة صراع القوى ، وكأن هذه اللعبة غير موجودة . ففي رؤية الدول الصغيرة لذاتها وللعالم ، قدر طبيعي من المثالية لا بل من الطوباوية ومن التركيز

---

(٢٨) في مقابلة في **الرأي العام** (الكويت) ، ٦ آذار / مارس ١٩٨٠ .

(٢٩) أنظر : Schou and Brundtland, **Small States in International Relations**, p.27.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٣١ ، ٣٣ ـ ٥٨.

المستمر على مثل عليا للتعامل بين الدول ، بل على القوانين البديهية ، المعتدى عليها باستمرار ، للعلاقات الدولية ، ويلاحظ القارىء البسيط لخطب رئيس الدولة ، هذا التشديد على الأخوة ، على التعاون ، النابع في آن من الخطر الداهم باستمرار على الوحدة الوطنية ، ومن محاولة تعدي معايير القوة ، وهي أيضاً معايير الواقع .

غير أن هذه الوحدة الداخلية الهشة ، ربما كانت أيضاً ، ضمانة لمستقبل أفضل . ففيها من المرونة ، ما يجعل هذه الدولة الفتية غير مهددة ، مثل غيرها ، بتحرر فجائي عنيف للعناصر المكونة من طوق سلطة مركزية توحيدية جلفة . وقد يكون في هذا التجاهل المتعمد لموازين القوى الاقليمية والدولية ، إعادة إعتبار لحلقة مفقودة من التعامل البسيط ، من الأصالة أيضاً ، في علاقات العرب بالعرب □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

طبعة جديدة عن :

النفط والوحدة العربية

تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية

الدكتور محمود عبد الفضيل